تقدير فجوة الطلب الكلي في انشطة الصناعات الانشائية / العراق حالة دراسية

Estimation of the total demand gap in the activities of the construction industries

أ.م.د. مصطفى كامل رشيد
Dr. Mostafa Kamel Rachid
kamelm55@yahoo.com

فاهم راهي ناصر
Fahim Rahi Nasser
Fahimhas99@gmail.com

المستخلص

تعد الصناعات الانشائية من الصناعات المهمة والحيوية المغذية للعديد من قطاعات الإنتاج المحلي، كما انها تتسم بالتفرع والتعدد من حيث الأنشطة والتقنيات المستخدمة تلبية لذوق المستهلك، وقد ارتبطت الصناعات الانشائية ارتباطاً وثيقاً بالنشاط العمراني وحركة البناء في العديد من بلدان العالم.

بعد عام 2003 زاد الطلب المحلي على انشطة هذه الصناعات في العراق وذلك لارتفاع النمو السكاني والذي اتسق مع السياسات الاقتصادية التوسعية في ظل غياب اغلب المشاريع والمعامل الانشائية المحلية، والمتوفر منها يعاني من الاهمال والتهالك فضلا عن الدمار والتخريب الذي طالها في ظروف البلاد غير المستقرة، مما ولد فجوة في الطلب المحلي على انشطة هذه الصناعات وفجوة اقتصادية كلية لصالح الطلب الكلي. فرضية الدراسة تمثلت (وجود فجوة في الطلب الكلي على الصناعات الانشائية يسهم في توليد الفجوة الاقتصادية الكلية في هذا القطاع، الامر الذي يضعف من فاعلية تلك الصناعات في إعادة اعمار العراق)، وقد توصلت الدراسة الى اهم استنتاج وهو وجود خلل هيكلي في الطلب الكلي لصالح الاستهلاك وخلل هيكلي في العرض الكلي لقطاع الصناعات الانشائية لصالح الاستيرادات، مما تسبب بإحداث فجوة طلب وقد أسهمت بدورها في توليد فجوة اقتصادية كلية لهذا القطاع. كما اوصت الدراسة بضرورة تبني استراتيجية وطنية كفؤة تبنى على أساس علمي ومراحل زمنية من اجل إعادة اعمار العراق والقضاء على ازمة السكن ومعالجة البطالة والفقر وتحسن الناتج والدخل القومي.

Abstract

Construction industries are important and vital industries that feed many local production sectors. They are characterize by branching and multiplicity in terms of activities and technologies used to satisfy the consumer taste. The construction industries have been closely relate to the urban activity and construction movement in many countries of the world.

After 2003, the domestic demand for the activities of these industries in Iraq increased, due to the high population growth, which was consistent with the expansionary economic policies. In the absence of most of the local construction projects and factories, which are available due to neglect and Depreciated as well as the destruction and destruction experienced in the country's unstable conditions. A gap was create in the domestic demand for the activities of these industries and a macroeconomic gap because aggregate demand. The hypothesis of the study was (a gap in total demand for construction industries contributes to the generation of the economic gap in this sector, which weakens the effectiveness of these industries in the reconstruction of Iraq).

The study concluded that there is a structural imbalance in aggregate demand for consumption and structural imbalance in aggregate supply of the construction industries sector for imports, which caused a demand gap, which in turn contributed to generating a total economic gap for this sector. The study also recommended the adoption of an effective national strategy based on scientific and time stages for the reconstruction of Iraq, the elimination of housing crisis, the treatment of unemployment and poverty, and improved output and national income.

مقدمة

تعد الصناعات الانشائية من الصناعات المهمة والحيوية المغذية للعديد من قطاعات الإنتاج المحلي، كما انها تتسم بالتفرع والتعدد من حيث الأنشطة والتقنيات المستخدمة تلبية لذوق المستهلك، وقد ارتبطت الصناعات الانشائية ارتباطاً وثيقاً بالنشاط العمراني وحركة البناء في العديد من بلدان العالم، فأن تاريخ نمو انتاج الصناعات الانشائية واتساع استهلاكها في الاسواق المحلية انما هو في الواقع يمثل تاريخ النهضة العمرانية التي انتشرت بفعل التطورات التكنولوجية التي كان للصناعات الانشائية نصيب جيد منها، وتبوئ الصناعات الانشائية مكانة مرموقة في الصناعات التحويلية بصورة خاصة وقطاع الصناعة بصورة عامة. اذ تعد من الدعامات الاساسية في التنمية الاقتصادية المستدامة، من حيث اعتماد قطاع البناء والتشييد اعتماداً مباشراً ورئيسياً على انتاج هذه الصناعات.

بعد عام 2003 زاد الطلب المحلي على انشطة هذه الصناعات في العراق وذلك لارتفاع النمو السكاني والذي اتسق مع السياسات الاقتصادية التوسعية في ظل غياب اغلب المشاريع والمعامل الانشائية المحلية، والمتوفر منها يعاني من الاهمال والتهالك فضلا عن الدمار والتخريب الذي طالها في ظروف البلاد غير المستقرة، مما ولد فجوة في الطلب المحلي على انشطة هذه الصناعات وفجوة اقتصادية كلية لصالح الطلب الكلي. لذا قامت الدراسة بقياس وتحليل هذه الفجوة واقترحت طرق لمعالجتها، كما تم تحليل اغلب المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة من اجل رصد المعوقات والعوامل المؤثرة، بما يدعو صانع القرار الى ضرورة الاهتمام ودعم وتأهيل المشاريع والمعامل الانشائية لغرض رفع مستوى الانتاجية لتلبية فائض الطلب المحلي على هذه الصناعات.

مشكلة البحث

ان جميع عوامل الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية محفزة لزيادته على نحو مرتفع مع انخفاض شديد في الإنتاج المحلي الكلي في ظل غياب الاهتمام الضروري من قبل صانع القرار في حشد السياسات الاقتصادية صوب هذا القطاع، من اجل إعادة احيائه بوصفه الطرف الأهم في عملية إعادة اعمار العراق في مرحلة بعد دحر التنظيم الإرهابي.

أهمية البحث

تسليط الضوء على الضعف الشديد للإنتاج المحلي في قطاع الصناعات الانشائية ومحاولة رصد المعوقات التي تعترضه لإنعاش دوره الحيوي في إعادة اعمار العراق، من اجل امتصاص فائض الطلب المحلي الكلي والذي ولد الاخير بدوره فجوة في الطلب الكلي وفجوة في القطاع بشكل عام على إثر النمو السكاني والسياسات الاقتصادية التوسعية التي أسهمت بزيادته على نحو مرتفع، في ظل تهالك الأبنية والمنازل والمؤسسات والمرافق العامة ودمار وتخريب البعض الاخر منها. فضلا عن اهمال صانع القرار لهذا القطاع وبالنتيجة هنالك ضعف عام في انشاء المدن العصرية الجديدة وتطبيق أحدث التقنيات العمرانية في البلاد.

فرضية البحث

وجود فجوة في الطلب الكلي على الصناعات الانشائية يسهم في توليد الفجوة الاقتصادية الكلية في هذا القطاع، الامر الذي يضعف من فاعلية تلك الصناعات في إعادة اعمار العراق.

هدف البحث

تهدف الدراسة الى ما يأتي:

1-التعرف على العوامل المكونة للطلب الكلي واتجاهاتها الزمنية.

2-التعرف على العوامل المؤثرة في الطلب الكلي.

3-مدى الاتساق بين السياسات الاقتصادية الكلية والمسار الزمني للطلب الكلي.

4-التعرف على واقع الصناعات الانشائية من خلال تحليل الطلب والعرض في هذا القطاع.

5-تقدير فجوة الطلب الكلي وتأثيره في الفجوة الاقتصادية الكلية للصناعات الانشائية.

6-تحليل واقع المحافظات التي تعرضت للأضرار والخسائر على إثر الهجمات الإرهابية ودور الصناعات الانشائية فيها.

منهجية البحث

تم استخدام الأسلوب الاستنباطي في تحليل المكونات والعوامل المؤثرة في الظاهرة محل الدراسة وتم الاستعانة بالمنهج القياسي من اجل رصد اتجاه وحجم المعلمات المقدرة في نماذج الدراسة، وذلك بالاعتماد على الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والبيانات ذات العلاقة.

النطاق المكاني والزمني للبحث

النطاق المكاني – العراق. النطاق الزمني – تم تحديد المدة (2004-2016) وهي المدة التي شهدت سياسات توسعية في العراق فضلا عن عوامل اخرى دفعت باتجاه زيادة الطلب على الصناعات الانشائية مثل الزيادة السكانية، تأثير الحرب والنزاعات والهجمات الإرهابية، والتهالك الذي أصاب العديد من المدن العراقية عبر الزمن.

هيكلية البحث

تم تقسيم الدراسة الى محاور ثلاث اذ جاء المحور الأول بعنوان (مفهوم الطلب الكلي المحلي ومفهوم الصناعات الانشائية ومفهوم الفجوة). اما المحور الثاني كان بعنوان (الأطار النظري لقياس الطلب المحلي الكلي). اما المحور الثالث جاء بعنوان (قياس وتحليل فجوة الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية في العراق). ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات.

محور اول : مدخل مفاهيمي

أولاً-مفهوم الطلب المحلي الكلي

يعرف العبادي وآخرون الطلب الكلي المحلي بأنه ((هو الرغبة المصحوبة بالقدرة على شراء كميات مختلفة من السلع والخدمات عند الأسعار المختلفة في فترة زمنية معينة. ويعتبر الطلب الكلي الأساس لاتخاذ القرار بصلاحية المشروع للتنفيذ من عدمه))[1].

وعرفه إبراهيم منصور ايضاً بأنه ((اجمالي قيمة ما ينتج من سلع وخدمات داخل الاقتصاد المحلي خلال فترة زمنية محددة غالباً تكون سنة))[2].

في حين يعرف المزروعي الطلب الكلي المحلي بأنه ((إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات المختلفة في الانفاق والحصول عليها))[3]

ويتكون الطلب الكلي المحلي من عناصر الإنفاق الكلي, ويمكن احتسابه كما يلي:

$$AD= C+ I+ G+ X- M \quad \ldots\ldots (1)$$

الطلب الكلي= الاستهلاك+ الاستثمار + الإنفاق الحكومي+ الصادرات – الواردات.

ويعتبر نموذج الطلب الكلي المحلي أحد النماذج الأساسية والعامة في دراسة الاقتصاد الكلي للنشاط والسلوك الاقتصادي الكلي للمجتمع أو مؤسسة ما, أي أنه يعتبر أداة تحليلية أساسية في دراسة الناتج المحلي والمستوى العام للأسعار, والنمو الاقتصادي وتأثيرات السياسات الحكومية, إن الطلب الكلي يعكس علاقة عكسية بين جانب الإنفاق على السلع والخدمات وبين المستوى العام للأسعار[4], وتنصب اهتمامات الاقتصاد الكلي في دراسته للطلب الكلي المحلي في التركيز على تحديد العوامل التي تؤثر بالطلب الكلي المحلي وأثر ذلك على معدل الأسعار(التضخم) والناتج المحلي ومعدل البطالة وبالتالي مستوى توازن الاقتصاد الكلي, وترجع محددات التغير في منحنى الطلب الكلي إلى دور السياسات الاقتصادية وأهمها السياستين المالية والنقدية.(انظر الشكل(1))[5].

1- العبادي، عبد الناصر وعبد الحليم كراجة ومحمد الباشا، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ,الاردن, 2000 , ص 29.
2- ابدجمان, مايكل, ترجمة إبراهيم منصور, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, جامعة الملك سعود, السعودية 1988, ص34.
3- علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , دمشق، 2012, ص621.
4- عبد الحكيم, المصري, مبادئ الاقتصاد الكلي 1, منشورات جامعة دمشق, 2009, دمشق, ص23.
5- محمد علي القري, الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز, السعودية, 2010, ص 2.

الشكل (1) منحنى الطلب الكلي

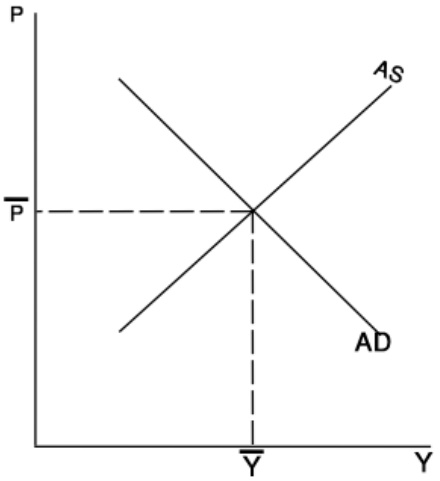

المصدر: محمد علي القري, الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز. السعودية, 2010, ص 2.

ويتبين من الشكل كيفية التقاطع بين الطلب الكلي والعرض الكلي, وكيفية التوازن بينهما حيث تمثل نقطة التوازن ويتحدد السعر التوازني ب $\overline{P}$ والناتج التوازني $\overline{Y}$.

ثانيا- مكونات الطلب المحلي الكلي

يتكون الطلب الكلي من عدد من العناصر التي تمارس تأثيراً في عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وان المكونات هي[1] :

1- الإنفاق الاستهلاكي الكلي

يعرف الانفاق الاستهلاكي الكلي بأنه (مجموع المبالغ التي ينفقها الأفراد والمؤسسات لشراء السلع والخدمات الاستهلاكية). ولقد ركز كينز في كتابه " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود " على القانون النفسي في الانفاق والذي مضمونه أن الأفراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم"، ومن ثم فأن المحدد الأساسي للاستهلاك هو الدخل الممكن التصرف فيه، وعليه فأن هناك علاقة عامة بين الدخل المتصرف فيه والاستهلاك وهذا ما يطلق عليه بدالة الاستهلاك. ويمكن التطرق إلى الانفاق الاستهلاكي والذي يعد محركاً للنمو الاقتصادي إذ يسهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي, وذلك إذا ما وجه بصورة صحيحة نحو قطاعات الاقتصاد المهمة. يقسم السوق إلى قطاعات متعددة اذ يتم تحديد السوق المستهدف لتحديد القطاعات السوقية التي سيركز عليها المشروع تحت الدراسة, ثم يأتي تقدير حجم الطلب الكلي والمبيعات المتوقع الحصول عليها, والذي يعتبر الأساس الذي يضمن حصول منتج المشروع على نصيب من السوق, ويشمل حجم الطلب الكلي تقدير الطلب المحلي والخارجي على المنتج تحت الدراسة, ويتأثر حجم الطلب الكلي المحلي بالعديد من العوامل أهمها[2]:

1. عدد السكان وتوزيعهم ومعدل نموهم:- يتأثر الطلب الكلي بزيادة عدد السكان حيث يزداد الطلب الكلي المحلي بزيادة عدد السكان نتيجة لزيادة الاستهلاك الذي يعد احد مكونات الطلب الكلي المحلي[3].
2. متوسط دخل الفرد:- يتناسب الطلب المحلي الكلي طرديا مع متوسط دخل الفرد حيث ان زيادة دخل الفرد يؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي بدوره يؤدي الى زيادة الطلب .

[1]- جيمس جوارتني ، إ ريجارد إستروبا، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون ، الإقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر , الرياض , 1988, ص 238 .

[2]- وائل خليل, إدارة التسويق, دار المعتز للنشر والتوزيع2017, بيروت, ص 139-140.

[3]- عبد الزهرة فيصل يونس الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي ،ط1،دار دجلة ،الأردن،2016،ص543-544.

3. مرونة الطلب لكل من السعر والدخل:- يتناسب الطلب المحلي الكلي عكسياً مع السعر حيث ان زيادة الأسعار يؤدي الى انخفاض الطلب اما بالنسبة للدخل فأنه يتناسب طردياً مع الطلب حيث يزداد الطلب مع زيادة الدخل الذي من خلاله يؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي هو احد مكونات الطلب[1] .
4. أسعار السلع والخدمات البديلة ومعدل التغير فيها:- يتناسب الطلب عكسياً مع أسعار السلع والخدمات البديلة في حالة ارتفاع السلع الاصلية يزداد الطلب على السلع البديلة الأقل سعراً[2].

اهم المحددات للاستهلاك الكلي هي :-

أ- **الثروة** : لنفترض أن شخصا ما يمتلك أسهما أو سندات، فعند ارتفاع أسعارها يتولد إحساس لدى الفرد أن ثروته زادت، وبالتالي تزداد نسبة الدخل المخصص للاستهلاك، و هذا ما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح[3].

ب- **مستوى الأسعار**: ارتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية للثروة مما يؤدي إلى انخفاض معدلات الاستهلاك بافتراض ثبات الدخل والعكس صحيح[4].

ت- **معدلات الفائدة:** فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى ارتفاع في مستوى الادخار وهذا ما يؤثر سلبا على الاستهلاك وبالتالي يؤدي إلى انخفاضه.

ث- **التوقعات:** إذا توقع الشخص زيادة دخله مستقبلا، فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات على اعتبار ما سيحصل عليه مستقبلا ، وهذا يعني ارتفاع مستوى الاستهلاك والعكس صحيح.

ج- **الآثار الديمغرافية:** حيث أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة الإقبال على الاستهلاك المطلق، إلا أن التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي لهم يخلق أنماط استهلاكية متنوعة ومتجددة باستمرار. هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تتمثل في أذواق المستهلكين والتغيير في جاذبية السلع والتغير في الإنفاق على الدعاية والإعلان والضرائب الحكومية، ودرجة مديونية المستهلك والتي تؤدي إلى تغيرات في مستوى الاستهلاك[5].

2- **الإنفاق الاستثماري الكلي :**

هو تيار من الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة الجديدة مثل: المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون، مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطية أو النهائية خلال مدة زمنية معينة[6].

وهنالك عدد من العوامل التي تؤثر في الانفاق الاستثماري أبرزها:

أ. **سعر الفائدة:** طبقا لمنظور كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة، وقد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير، مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار(الازاحة نحو الخارج)، وبوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار[7].

ب. الكفاية الحدية لرأس المال : وهي تمثل الغلات النقدية الصافية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول طيلة بقائه صالحا للإنتاج إلى ثمن عرض هذا الأصل أو تكلفة إحلاله، ومن خلال المقارنة بين سعر الفائدة في السوق، وبين الكفاية الحدية لرأس المال يمكن تحديد مقدار رأس المال، المطلوب استثماره، فكلما كانت الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد كلما شجع على الاستثمار.

---

[1]- مجيد خليل حسين: مبادئ علم الاقتصاد، 2008 نسخة محفوظة 09 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين.

[2]- علي المزروعي, مصدر سبق ذكره, ص621.

[3]- مصطفى سلمان, حسام داود, حسن أحمد, مبادئ الاقتصاد الكلي, دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان, 2000، ص 166.

[4]- خالد واصف الوزني مبادئ الاقتصاد الكلي, دار الكندي للنشر والتوزيع, عمان, 2013، ص 146.

[5]- مصطفى سلمان و آخرون ، مصدر سابق ، ص 103.

[6]- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود و التوازن الإقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، عمان, 2000, ص 126 ، 127.

[7]- محمد عباس مجرزي, اقتصاديات المالية العامة, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005,ص 12.

3- الانفاق الحكومي:

ويشكل الإنفاق الحكومي في النظرية الاقتصادية الكلية أحد مكونات الطلب الكلي الرئيسة، والذي يسهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي , فالإنفاق الحكومي لا يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي فحسب، وإنما يسهم في التكوين الرأسمالي الثابت من خلال الاستثمار في إقامة البنية التحتية وتطويرها، إضافة إلى إسهامه في تكوين رأس المال البشري من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم. وبذلك يعد الإنفاق الحكومي الاستثماري على وجه التحديد مصدرا للوفورات الخارجية التي تحفز الاستثمار الخاص وتزيد فرص نموه في المدى الطويل. إن الإنفاق الحكومي وهو تخصيص للموارد بين الاستثمار والاستهلاك، وبين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين الجيل الحالي، والجيل المقبل يعد أداة رئيسة للسياسة المالية تستخدمها الحكومة لزيادة النمو، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. بعض الدراسات التجريبية وجدت أثراً إيجابيا للإنفاق الحكومي في النمو الاقتصادي، لكن البعض الآخر أظهر وجود علاقة سالبة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي[1].

4- صافي الصادرات :

وتشير إلى كافة صادرات الاقتصاد من السلع والخدمات مطروحاً منها حجم الواردات, وصافي الصادرات(صافي التعامل او الانفاق الخارجي) هو عبارة عن :

$$Xn = X - M \quad \ldots\ldots (2)$$

وصافي الصادرات هو المصطلح الذي نطلقه لتعريف الفارق ما بين قيمة الصادرات و الواردات. والعلاقة ما بين قيمة صافي الصادرات والأداء الاقتصادي لأي دولة تعد علاقة واضحة ومباشرة. ببساطة شديدة إذا عرفنا الصادرات بأنها زيادة في الدخل القومي من العملات الأجنبية نتيجة لترويج السلع و الخدمات المحلية في الخارج سنستطيع أن نستدل بسهولة أنه كلما زادت الصادرات كلما تحسن الأداء الاقتصادي لأي دولة. أما الواردات فهي الإنفاق المباشر للعملات الصعبة لشراء السلع والخدمات من الخارج، لذا من الواضح أيضاً أن ارتفاع قيمة الواردات يعد في غير مصلحة الدولة. لذا في حالة ارتفاع قيمة الواردات على نظيرتها من الصادرات نجد أن هناك عجز في الميزان التجاري ، مما يترجم فورياً الى زيادة في عجز ميزان المدفوعات أو على أحسن تقدير تقليص قيمة الفائض. و النتيجة المترتبة على هذا العجز هي زيادة الطلب على العملات الأجنبية لشراء السلع و الخدمات المستوردة. و نتيجة لهذه الزيادة في الطلب عادةً ما تكون النتيجة هي انخفاض قيمة العملة المحلية مما يعطي مؤشراً سيئاً للأداء الاقتصادي لأي دولة.

ثانياً : مفهوم الصناعات الإنشائية ودورها في الناتج

تعد الصناعة عصب الحياة وشريانها الاقتصادي ،وبها يقاس مدى تقدم الامم ورقيها، وما الصناعات الانشائية إلا جزءاً من تلك الصناعات بل وأساسها في حقيقة الامر فهي موروث حضاري وثقافي واجتماعي عريق تتوارثه الاجيال المتعاقبة لذا كان من الاهمية بمكان أن تحظى الصناعات الانشائية بقدر وافر من الاهمية والتي هي انعكاس لإبداعاته الجميلة التي استوحاها من واقع حاجاته اليومية والمعيشية[2]

تعرف الصناعات الانشائية بأنها صناعة المنتجات اللافلزية التي هي فرع من فروع الصناعات التحويلية وتشمل الصناعة التي تقوم على الإنتاج الطابوق الاسمنت الزجاج والبلاط والكاشي الموزائيك والبلوك والرمل والجص والحصى والاحجار وغيرها من المنتجات[3]

[1]- ماجد صبيح, تحليل أثر الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني, مجلة بحوث اقتصادية عربية, 2015, فلسطين, ص 98.

[2]- عبد الزهرة علي الجنابي الجغرافيا الصناعية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2013، ص90

3- أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة, ص65.

وتعد الصناعة نشاط اقتصادي مهم يمكن أن يخدم الدولة بحد ذاتها بحيث توفر الأسس اللازمة للتقدم والنهوض بواقع الأنشطة الاقتصادية, وتعد الصناعة منطلقاً أساسياً للتنمية الاقتصادية وتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية, ومن ثم بناء قاعدة اقتصادية لزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة, وتحتل الصناعات الإنشائية مكانة مهمة في المراحل الحالية, كما أن أهميتها تتجلى في كمية وأنواع المنتجات الإنشائية التي تقوم بإنتاجها, فضلاً عن استيعابها أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة الوطنية, كما أن معظم الصناعات الإنشائية تتمثل بأعتماد المواد الأولية المتوفرة, وتتجلى أهمية الصناعات الإنشائية في ارتباطها الوثيق بالنمو السكاني والتطور الحضري وازدياد الاهتمام بمشاريع الإسكان والتنمية البيئية الارتكازية. وتبدو صناعة المواد الإنشائية من الوهلة الأولى أنها متناثرة, ولكن في الواقع هي صناعات متكاملة ومترابطة فيما بينها, وتكون معاً منتجاً موحداً يعمل على سد حاجة السوق ولكن هذا لا يعني أن مواقعها متماثلة, وأن متغيرات صناعتها متجانسة, فلكل منها خصائص ومقومات تعمل على قيامها في مكان دون آخر[1].ويعد الموقع الجغرافي من أهم المكونات الجغرافية الطبيعية المؤثرة في الصناعات الإنشائية, وذلك باعتباره محدداً لنوع المادة الخام المستخدمة في الصناعات الإنشائية وأماكن وجودها, وموقع تلك الصناعات بجوار طرق أو مجاري مائية وكذلك يمكن تحديد التركيب الجيولوجي كأحد أهم خامات الصناعات الإنشائية, وتعد المواد الخام الأولية من أهم المقومات للصناعات الانشائية, فيتنشر في البلدان النامية الكثير من الخامات التي يمكن أن تلبي مختلف الصناعات الإنشائية كتصنيع الإسمنت والطوب الحراري, والحصى والبلوك والبلاط, والمرمر, والرخام, لذا فتوفر المواد الخام يهيئ الفرصة الأفضل للتنمية الصناعية, ومن ثم فالمواد الخام على أشكالها واختلافاتها تحدد موقع منشآت الصناعات الإنشائية سواء بالقرب منها أم بعيداً عنها حسب التكلفة الاقتصادية وتوفر وسائل النقل[2].

ثالثاً : مفهوم الفجوة الاقتصادية الكلية

تظل الفجوات الاقتصادية واحدة من المخاطر التي تهدد النمو, ويقصد بالفجوة الانقطاعات التي تحصل بين الحين والآخر للأنشطة الاقتصادية العامة، وتبعاتها السلبية على المشاريع والمنشأت الاستثمارية كما أن الفجوات التي تأتي بمفردات ذات طبيعة اقتصادية تؤثر بشكل واضح في الكثير من الأوضاع التنموية بما يجعلها دون معدل النمو المطلوب الذي ينبغي أن يأخذ طابعًا متواصلًا تستند إلى إدارة رصينة وترتيبات صيانة اقتصادية بين الحين والآخر[3].

واختلفت الآراء بين النظرية الكنزية والتقليدية حول التوازن، حيث ترى الأخيرة أن الاقتصاد يحقق التوازن دائماً عند مستوى التوظف الكامل، وأنه إذا حدث خلل فيه يعود تلقائياً إلى وضعه مرة أخرى. أما النظرية الكنزية فترى أنه من الممكن أن يحدث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي عند أي مستوى غير ذلك الذي يحقق التوظف الكامل للموارد[4].

لو فرضنا أنه قد تحقق التوازن فعلاً كما في الشكل (2) عند مستوى التشغيل الكامل، أي أن جميع الموارد موظفة توظفاً كاملاً. ولو حدث وزادت إحدى مكونات الطلب الكلي كالاستثمار أو الإنفاق الحكومي، فزيادة الطلب الكلي ستؤدي إلى انتقال المنحنىAD بأكمله إلى أعلى أي لـ $AD^{\backslash}$ معبرة عن زيادة الطلب الكلي ، وليتحقق مستوى التوازن عند نقطة جديدة هي ($E^{\backslash}$) ويكون مستوى الدخل التوازني هو $Y^{\backslash}$. لكن هذا التوازن هو مستوى توازني غير مرغوب فيه وذلك لكون الطلب الكلي أعلى من الطلب اللازم لتحقيق التوظف الكامل، والزيادة في الطلب هي زيادة نقدية غير حقيقية. فأي زيادة بعد مستوى التوظف الكامل هي زيادة في قيمة الناتج لا يقابلها أي إنتاج فعلي لكون كل الموارد قد استغلت واستخدمت، فهي زيادة نقدية غير حقيقية ظهرت بسبب الارتفاع في المستوى العام للأسعار. وعليه يكون لدينا فجوة بين الطلب الحالي وذلك الذي يحقق التوظف الكامل مقدراها المسافة EA، وتعرف بالفجوة التضخمية(Inflationary Gap).

---

[1]- أحمد حبيب رسول مبادئ الجغرافية الصناعية الجزء الاول، مطبعة دار السلام، بغداد ،1976، ص76.

[2]- المصدر السابق, ص 54

3- Paul, R. Rethinking the Income Gap: The Second Middle Class Revolution. Transaction Publishers, U.K, 2009, P.15.

4- عبد الحكيم المصري, محاضرات في الاقتصاد الكلي, منشورات جامعة دمشق, دمشق, سوريا، 2012, ص2.

الشكل(2) فجوة الاقتصادية الكلية

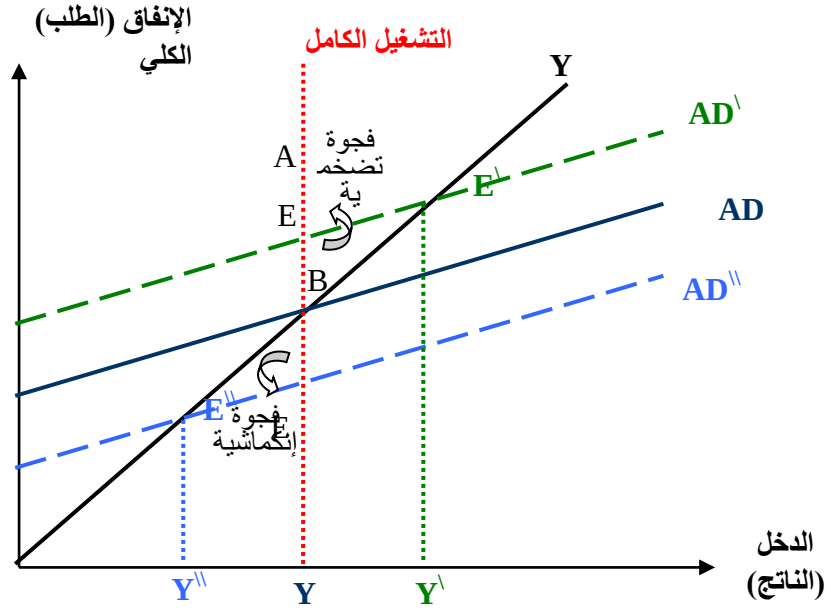

المصدر: عبد الحكيم المصري, محاضرات في الاقتصاد الكلي, منشورات جامعة دمشق, دمشق, 2012, ص2.

الآن لو حدث العكس، وكان مستوى التوازن هوE وحدث نقص في أحد مكونات الطلب الكلي فتنقل دالة الإنفاق أو الطلب الكلي إلى أسفل أي إلى AD\\. ويتحدد التوازن عند نقطة جديدة هيE\\، ومستوى الدخل التوازني يصبح Y\\. وهذا التوازن أيضاً هو مستوى توازني غير مرغوب فيه لكون الطلب الكلي أقل من ذلك الطلب اللازم لتحقيق التوظف الكامل، بمعنى أنه يوجد قصور في الطلب أو الإنفاق الكلي، ووجود عناصر إنتاج أو موارد غير مستغلة (بطالة). وهذا القصور أو الفجوة الممثلة بالمسافة EB ما نطلق عليه الفجوة الانكماشية (Deflationary Gap[1]) .

وتحظى دراسة الفجوة التضخمية بأهمية كبيرة نظراً لأثرها السلبي على التنمية الاقتصادية, وتعد سياسة الانفاق احدى ادوات السياسية الاقتصادية الفعالة في التحكم في حجم تلك الفجوة, وبالتالي فإن الوقوف على دور الإنفاق في تفسير حدوث الفجوة له دور كبير.

وهنالك ما يسمى بالفجوة التسويقية في الفرق بين الطلب الكلي المتوقع للمنتج محل الدراسة والعرض الكلي المتوقع لنفس الفترات الزمنية . فاذا كان العرض مساويا للطلب أو أكبر منه دل ذلك على تشبع السوق وبالتالي لا مجال لإنتاج المزيد من هذا المنتج. وفى هذه الحالة يلزم التوقف عند هذه المرحلة وعدم استكمال المراحل التالية لدراسات الجدوى لعدم وجود فرصة تسويقية تستلزم استكمالها الا اذا توافرت ميزة تنافسية في المنتج الجديد لا تتوافر في المنتجات الحالية كأن يتميز بميزة فنية او سعرية أو ترويجية أو توزيعية مما يؤدى لتوسيع حجم السوق الحالي[2].

1- عبد الحكيم المصري, مصدر سابق, ص3.
2- حمزة بعلي وصالح محرز وحناشي توفيق, الفجوة بين الدول النامية, الجامعة الجزائرية. الجزائر، 2008,ص 4

المحور الثاني– الأطار النظري لقياس الطلب المحلي الكلي

اولاً : مرشح Hodrick – Prescott[1]

يعرف كذلك بمفكك Hodrick – Prescott وهو اداة رياضية يستخدم في الاقتصاد الكلي وبالأخص في نظرية دورة الاعمال الحقيقية لإزالة المكون الدوري لسلسلة الوقت وذلك الشيء الاكثر حساسية للتذبذب طويل الامد اكثر من القصير الامد وان الضبط للتحسس لاتجاه التذبذب قصير الامد يكون متحققا عن طريق تحوير المضاعف λ تم انتشار هذا الفلتر في مجال الاقتصاد في عام 1990 عن طريق الاقتصادي Robert J وكذلك من قبل الحائز على جائزة نوبل EDWARD C. PRESCOTT وقد اقترح هذا الفلتر في اول الامر عن طريق E.T WHITTAKER في عام 1923.

المعادلة

يستخدم منطق منهجية الأفكار المتعلقة بتحلل السلاسل الزمنية.

Let y_t for t=1,2,------t = تشير إلى لوغاريتمات متغير السلاسل الزمنية. تتكون السلسلة y_t من مكون اتجاه T_t، C_t الدورية ، مكون الخطأ e t ، بحيث تكون $y_t = C_t+E_t$ T_t+ ، والقيمة الموجبة هي اتجاه λ.

$$\min_{\tau} \left(\sum_{t=1}^{T} (y_t - \tau_t)^2 + \lambda \sum_{t=2}^{T-1} [(\tau_{t+1} - \tau_t) - (\tau_t - \tau_{t-1})]^2 \right). \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

المصطلح الأول من المعادلة هو الانحرافات التربيعية $D_t = y_t - T_t$ معاقبة المكون. المصطلح الثاني عبارة عن مضاعف λ لمجموع المربعات الثانية لمكون الاتجاه. هذا المصطلح الثاني يعاقب على الاختلافات في معدل نمو مكون الاتجاه. كلما كانت قيمة λ أكبر من العقوبة. يقترح Hodrick و Prescott 1600 كقيمة λ للبيانات الفصلية. ينص Ravn و Uhlig (2002) على أن λ يجب أن تختلف حسب القدرة الرابعة لنسبة مراقبة التردد ؛ وبالتالي، λ يجب أن تساوي 6.25 للبيانات السنوية المتعلقة بـ (129,600) للبيانات الشهرية

عيوب في فلتر Hodrick – Prescott

سيكون مرشح Hodrick – Prescott هو الأمثل فقط عندما:

- توجد بيانات في اتجاهين.
- في حالة حدوث صدمات دائمة لمرة واحدة أو تحدث معدلات نمو مجزأة ، سيؤدي المرشح إلى حدوث تحولات في الاتجاه الموجود فعليًا.
- يتم توزيع الضوضاء في البيانات تقريبًا بشكل طبيعي.
- التحليلات التاريخية البحتة والثابتة (المجال المغلق) يؤدي الفلتر إلى تنبؤات مضللة عندما تتغير الخوارزمية ديناميكيًا (أثناء التكرار للتقليل) الحالة السابقة (بخلاف المتوسط الشهري) للسلسلة الزمنية لضبط الحالة الحالية بغض النظر عن حجم λ المستخدمة.

مرشح هودريك بريسكوت القياسي ذو الوجهين ليس سببياً لأنه لا يبدو يعتمد على وجهة نظر رجعية . وبالتالي ، لا ينبغي استخدامه عند تقدير نماذج DSGE استنادًا إلى تمثيلات فضاء الحالة للمنحنى (على سبيل المثال ، الأساليب القائمة على الاحتمالات التي تستخدم مرشح Kalman). السبب الذي يجعل عامل التصفية Hodrick–Prescott يستخدم الملاحظات عند t i,i > 0 + لإنشاء النقطة الزمنية الحالية t ، في حين يفترض الإعداد التكراري أن الحالات الحالية والسابقة فقط تؤثر على الملاحظة الحالية. طريقة واحدة لحل هذا الاشكال هو استخدام مرشح Hodrick–Prescott أحادي الجانب. لمرشح

[1] Hodrick-prescottfilter.Wikipedia: Wiki<https://en.m.wikipedia.org

Hodrick–Prescott ذي الوجهين من حيث نسبة الإشارة إلى التذبذبات به. وهنالك ورقة عمل كتبها James D. هاميلتون في جامعة كاليفورنيا في سان دييغو بعنوان "لماذا يجب عليك عدم استخدام فلتر "Hodrick–Prescott وهذا يقدم دليلًا على الميل لاستخدام مرشح HP. كتب هاميلتون ما يلي" :

1- ينتج مرشح HP سلسلة ذات علاقات ديناميكية زائفة لا أساس لها في عملية توليد البيانات الأساسية.

2- تقلل النسخة أحادية الجانب للمرشح ولكنها لا تلغي القدرة على التنبؤ الزائفة وتنتج علاوة على ذلك سلسلة لا تحتوي على الخصائص التي يبحث عنها معظم المستخدمين المحتملين لمرشح HP.

3- الإحصائي الذي عادةً ما ينتج عن إضفاء الطابع الرسمي على المشكلة ويعطي قيمًا عن معلومية التجانس تتعارض بشكل كبير مع الممارسة الشائعة ، على سبيل المثال ، قيمة λ أقل بكثير من 1600 بالنسبة للبيانات الفصلية.

4- هناك بديل أفضل ، وهو الانحدار للمتغير في التاريخ t + h على الأربعة الأكثر حداثة توفر قيم t اعتبارًا من التاريخ أسلوبًا قويًا للتجاهل يحقق جميع الأهداف التي يبحث عنها مستخدمو مرشح HP بدون أي عيوب.

ثانياً : السلاسل الزمنية time series

أن تحليل السلاسل الزمنية هو احدى الطرائق الاحصائية المتبعة التي تتناول سلوك الظاهرة وتعطي صورة واضحة عن انماطها عبر فترة زمنية معينة , حيث أن اهداف السلاسل الزمنية هي الحصول على وصف عملية توليد السلسلة الزمنية ثم بناء انموذج يفسر سلوكها عبر الزمن للتعبير عن نمط تلك السلسلة الزمنية من خلال التنبؤ بها بالمستقبل ايضا السيطرة بالعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية بفحص ما يمكن حدوثه عند تغير بعض معلمات الانموذج، وللوصول لهذا الأمر يجب دراسة وتحليل لأنموذج السلسلة الزمنية قيد الدراسة والبحث بصورة وافية بالاعتماد على الاساليب الإحصائية[1].

يمكن تعريف السلسلة الزمنية احصائيا بأنها تلك القيم او الاستجابات العشوائية التي عرفت ضمن فضاء احتمالي يؤشر بالزمن t حيث أن :

$$\{y(t), t \in T , \quad y = f(t)\} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

هذا يعني أن السلسلة الزمنية تتكون من متغيرين احدهما توضيحي وهو الزمن t والاخر المتغير الاستجابة (المعتمد) الذي يمثل قيمة الظاهرة المدروسة , اما لو كان لدينا متغيرات توضيحية اخرى تؤخذ او تؤثر على قيمة الظاهر المدروسة (متغير الاستجابة) اذن ستكون الدالة بالصيغة :

$$\{y(t, x_1 , x_2 \ldots\ldots x_n), t \in T , \quad y = f(t, x_1 , x_2 \ldots\ldots x_n)\} \ldots\ldots\ldots (5)$$

حيث أن :

y : تمثل قيمة المتغير التابع

T : تمثل مؤشر الزمن

Xi : تمثل المتغيرات المفسرة التي تؤثر على قيمة الظاهرة المدروسة

n: تمثل عدد المتغيرات المفسرة

تجدر الاشارة هنالك انموذجان يصفان سلوك السلسلة الزمنية المدروسة بحسب قيمة الظاهرة عبر الزمن[2]:

- **الانموذج النسبي** : ذلك الانموذج الذي يفترض ان قيمة الظاهرة عند نقطة معينة بالزمن t تساوي مضروب بعض المتغيرات المفسرة

[1] رشاد ندوى غزعل و اخرون استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة,المجلة العراقية للعلوم الاحصائية,العدد 19,سنة 2011, ص 267 , ص 288

[2] خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق، ص6-7.

- **الانمـــوذج التجميعـــي :** يفتـرض هـذا الانمـوذج ان قيمـة الظـاهرة المدروسـة (قيمـة المتغيـر المعتمـد) فـي نقطة زمنية هي مجموع المتغيرات المفسرة.

أ- استقرارية السلسلة الزمنية stationary in time series

يمكن القول أن السلسلة الزمنية مستقرة بصورة تامة (**strictly stationary**) اذا تحققت هذه الشروط[1]:

1- ثبات الوسط الحسابي $E(X)=M$

2- ثبات قيمة التباين $VAR(X) = \sigma^2$

3- تكون السلسلة X_{t+n} والسلسلة X_t لديهما ارتباط مشترك يعتمد على الازاحة n , هذا يعني :

$$y_t = cov\,(X_t\,, X_{t+n}) = \mathrm{E}\{(X_t - M)(X_{t+n} - \mathrm{M})\} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

نـادرا فـي الواقـع العملـي مـا نجـد سلسـلة زمنيـة مسـتقرة فـأن اغلـب تلـك السلاسـل الزمنيـة التـي تؤخـذ او توصـف عمليـة اقتصـادية مـا تكـون غيـر مسـتقرة لامتلاكهـا صـفة الاتجـاه العـام, لـذلك لابـد مـن تحويلهـا الـى سلسـلة زمنية مستقرة ليسهل التعامل معها اثناء صياغة الانموذج الاحصائي لها.

الجـدير بالـذكر أن اغلـب الدراسـات الاقتصـادية التـي تنمـذج ضـمن اطـار انمـوذج السلسـلة الزمنيـة التجميعيـة تكـون غيـر مسـتقرة. كمـا اشـرنا سـلفا لـذلك فـأن الانحـدار الـذي نحصـل عليـه بعـد النمذجـة هـو زائفـا , حيـث أن اغلـب المؤشـرات التـي يمكـن الاسـتدلال بهـا والكشـف عـن مشـكلة الانحـدار الزائـف المقـدر مـن بيانـات السلسلة الزمنية هي[2]:

- **زيادة حجم معامل التحديد R^2**
- **المعلمات المقدرة كبيرة جدا $(B_1\,, B_2 \ldots\ldots B_n)$**
- **زيادة الارتباط المتسلسل الذي يؤشره قيمة داربن واتسون D.W**

أن سـبب هـذا الانحـدار الزائـف الـذي يظهـر عنـد تقـدير انمـوذج الانحـدار لبيانـات السلسـلة الزمنيـة يرجـع الـى وجـود مركبـة الاتجـاه العـام trend الـذي يعكـس تـأثيرات معينـة تضـاف الـى الانمـوذج التجميعـي الـذي يفسـر قيمـة الظـاهرة موضـوع الدراسـة والبحـث، فيجعـل تـأثير المتغيـرات المفسـرة تنجـذب بـنفس اتجـاه هـذه المركبـة , حيث تتولد هذه المركبة غالبا اثناء الكساد او الركود الاقتصادي الذي يجتاح المجتمع .

توجـد هنـاك اختبـارات علـى تحويـل السلسـلة الزمنيـة غيـر مسـتقرة الـى سلسـل زمنيـة مسـتقرة ومـن تلـك الاختبارات :

1- اختبارات جذر الوحدة Unit Roots Tests

اغلـب الدراسـات التطبيقيـة التـي تهـتم بالشـأن الاقتصـادي هـي تعتمـد علـى بيانـات زمنيـة , هـذه الدراسـات غالبـا مـا تعتمـد علـى ظـواهر غيـر مسـتقرة، ممـا يـؤدي بنـا الـى اسـتدلال حـول المتغيـرات المفسـرة مضـلل هـذا يعنـي أن العلاقـة بـين المتغيـرات غيـر المسـتقرة ليسـت حقيقيـة انمـا زائفـة , ولتلافـي الوقـوع فـي هـذه المشـكلة يجـب اختبـار اسـتقرارية السلاسـل الزمنيـة موضـوع الدراسـة والبحـث حيـث هنالـك العديـد مـن الطرائـق او الاختبارات التي تكشف لنا استقرارية السلسلة الزمنية وسوف نتناول اختبار جذر الوحدة Unit Roots .

يهـدف هـذا الاختبـار الـى فحـص صـفات السلسـلة الزمنيـة لكـل متغيـر مـن المتغيـرات المفسـرة خـلال فتـرة الدراسـة، والتأكـد مـن مـدى اسـتقراريتها وتحديـد رتبـة تكامـل كـل متغيـر علـى حـدى , هـذا يعنـي اذا كانـت السلسلة الزمنية متكاملة من الرتبة الاولى I(1) وهكذا بالنسبة للفروق من الدرجة الثانية.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد والقياس، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014، ص643.

[2] R.Carter and others, principles of econometrics, USA, John Wiley and Sons, 2007. P:325.

يمكن توضيح مفهوم اختبار جذر الوحدة Roots Unit بالاعتماد على انموذج الانحدار الذاتي (AR) , لنفرض لدينا انموذج من الرتبة AR(P) [1]:

$$y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \dots\dots + \theta_p y_{t-p} + \epsilon_t \quad \dots\dots\dots (7)$$

او يمكن كتابته بعامل الابطاء *lag operator* :

$$\Psi(L)\, Y_t = \epsilon_t \quad \dots\dots\dots (8)$$

حيث أن :

$$\Psi(L) = \left(1 - \theta_1 L^1 + \theta_2 L^2 + \dots\dots + \theta_p L^P \right) \quad \dots\dots\dots\dots (9)$$

وبالتعويض عن قيمة P بحسب عدد المتغيرات في هذه الدراسة (P=4) في معادلة رقم (4) نحصل على انموذج الانحدار الذاتي من الرتبة الرابعة وصيغته هي:

$$y_t = \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \theta_3 y_{t-3} + \theta_4 y_{t-4} + \epsilon_t \quad \dots\dots\dots (10)$$

الجدير بالذكر أن معادلة رقم (10) يمكن أن نطلق عليها عملية ماركوف *MARKOV PROCESS*

وباستخدام عامل الابطاء يكون الانموذج :

$$y_t - \theta_1 y_{t-1} + \theta_2 y_{t-2} + \theta_3 y_{t-3} + \theta_4 y_{t-4} = \epsilon_t$$
$$\left(1 - \theta_1 L^1 + \theta_2 L^2 + \theta_3 L^3 + \theta_4 L^4 \right) y_t = \epsilon_t$$

ويتم تحقق الاستقرارية عندما تكون جذور المعادلة مساوية للصفر $\Psi(L)$ خارج الدائرة التي نصف قطرها يساوي واحد صحيح , أذن :

$$1 - \theta_1 L^1 + \theta_2 L^2 + \theta_3 L^3 + \theta_4 L^4 = 0$$
$$\theta_1 L^1 + \theta_2 L^2 + \theta_3 L^3 + \theta_4 L^4 = 0$$

ولأختبار استقرارية السلسلة الزمنية سيتم استخدام نوعان من الاختبارات وهما :

- **اختبار ديكي – فوللر الموسع Augmented Dickey– fuller test (ADF)**
- **اختبار فيليبس – بيرون Phillips and perron test (P.P)**

أ- **اختبار ديكي – فوللر الموسع Augmented Dickey– fuller test (ADF)**

يعد هذا الاختبار من الاختبارات الشائعة التي تستخدم من اجل اجراء استقرارية السلاسل الزمنية، ويستند على اساس فرضية مفادها ان السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي , حيث يمكن تقدير انموذج ADF بحسب الصيغة[2]:

$$\Delta y_t = \mu + B_1 y_{t-1} + B_2 y_{t-2} + B_3 y_{t-3} + B_4 y_{t-4} + \epsilon_t \quad \dots\dots\dots (11)$$

حيث ان :

Δy_t: تمثل الفرق الاول للسلسلة الزمنية

ويطلق على الانموذج رقم (11) بانموذج او اختبار ديكي فوللر البسيط (DF) ويعتمد هذا الاختبار على ثلاثة عناصر للتاكد من استقرارية السلاسل الزمنية او عدم استقراره وهي صيغة الانموذج المستخدم (ثلاثة انواع) وحجم العينة ومستوى المعنوية :

- الصيغة الاولى : عدم احتوائها على الحد الثابت والاتجاه الزمني.
- الصيغة الثانية : احتوائها على الحد الثابت *CONSTANT*.
- الصيغة الثالثة : تحتوي على الحد الثابت مع الاتجاه الزمني.

[1] شومان و عبد الزهرة حسن, تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء ARDL, مجلة العلوم الاقتصادي العدد 34. المجلد 9, سنة 2013

2 -Dicky , David. A, and Fuller, W. A., (1981), likelihood ratio statistics for autoregressiv time series with a unit root Econometrica, Vol49, No.4 : P.P(1057-1072).

وعندما يكون حد الخطأ العشوائي في النماذج المشار اليها في الصيغ الثلاثة يعاني من الارتباط الذاتي AUTOCORRELATION فيمكن ان يعالج باضافة عدد مناسب من حدود الفرق LAGS حيث يسمى اختبار ديكي فولر الموسع ADF وتكون معادلة الصيغة الثالثة بالشكل :

$$\Delta y_t = C + M\,t + B_1 y_{t-1} + B_2 y_{t-2} + B_3 y_{t-3} + B_4 y_{t-4} + \sum \alpha_i \Delta y_{t-i+} + \epsilon_t \ldots\ldots (12)$$

وهكذا بالنسبة لبقية الصيغ (الاولى والثانية) , حيث يلاحظ ان هذه المشكلة سوف تختفي بعد ادراج عدد مناسب من الفروق اذ يصبح حد الخطأ غير مرتبط ذاتيا .

أن فرضية الاختبار هي :

$H_0: \beta = 0$
$H_1: \beta < 0$

واحصاءة الاختبار هي :

$$\psi = \frac{\beta}{S_\beta} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (13)$$

حيث أن , S_β يمثل الانحراف المعياري للمعلمة β

ب- اختبار فيليبس بيرون (P−P) Phillips and perron test

يعتبر اختبار فيلبس وبيرون من الاختبارات شائعة الاستخدام بالكشف عن مشكلة الاستقرارية في السلسلة الزمنية موضوع الدراسة، والتأكد من درجة تكاملها حيث يختلف اختبار فيليبس – بيرون عن اختبار ADF بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق. واختبار فيليبس – بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فوللر البسيط نفسها، لكن يختلف عن اختبار ديكي فولر الموسع في الية معالجة مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى وعدم تجانس التباين حيث يقوم بعملية تصحيح غير معلمية لاحصاءة الاختبار في حالة عدم التجانس والارتباط الذاتي[1].

حيث يقوم اختبار فيليبس – بيرون بتقدير الانموذج المفترض باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS ثم يتم تقدير تباين الخطأ وكما يأتي:

$$S^2 = T^{-1} \sum {\varepsilon_t}^2 + 2T^{-1} \sum\sum \varepsilon_t\, \varepsilon_S \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

أن فرضية الاختبار هي :

$H_0: \beta = 0$
$H_1: \beta < 0$

واحصاءة الاختبار هي :

$$\psi = \frac{\beta}{S_\beta} \qquad \ldots\ldots\ldots\ldots (15)$$

حيث أن , S_β يمثل الانحراف المعياري للمعلمة β

ج- انموذج الانحدار الذاتي ذات الابطاءات الموزعة ARDL

يعد اسلوب ARDL الافضل للكشف عن وجود الاثر السببي بين متغيرات الدراسة حيث يتم اختبار التكامل المشترك بتقدير انموذج VECM [2]:

1- P. C. B., Phillips and P. Perron, testing for a unit root in time series regression, biometrika,75, 1988: 335-346.

[2] C. W. J. Granger, some properties of time data and their use in econometric model specification, journal of econometrics, 16, 1981: 121-130.

$$\Delta CODU_i = \beta_0 + \sum_{i=1}^{n} \beta_0 \Delta CODU_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \phi_i \Delta GAP_{t-i} + + \sum_{i=1}^{m} \phi_i \Delta AVP_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \phi_i \Delta EXCH_{t-i} + \sum_{i=1}^{m} \phi_i \Delta IMPO_{t-i} + \lambda_1 CODU_{t-i} + \lambda_2 GAP_{t-i} + \lambda_2 AVP_{t-i} + \lambda_2 EXCH_{t-i} + \lambda_2 IMPO_{t-i} + \epsilon_t \dots\dots\dots (16)$$

بالتالي يتم اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات انموذج الدراسة , باختبار الفرضية القائلة :

$H_0 : \lambda_1 = \lambda_2 = 0$ **عدم وجود تكامل مشترك**

$H_1 : \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq 0$ **وجود تكامل مشترك**

بعد تقدير انموذج التكامل المشترك وفق منهجية ARDL يتم الحديث عن الاختبارات الاحصائية التي تشير الى الجودة النسبية للنموذج المقدر من خلال معامل التحديد R^2 والتي توضح ان الانموذج يفسر نسبة محددة من التباين الكلي في قيم المتغير التابع Input. ايضا يمكن الاشارة الى ان العلاقة السببية بين المتغيرات المفسرة (AG.GAP) والمتغير التابع (Input) ليست زائفة لانه قيمة احصاءة الاختبار اكبر من قيمة داربن واتسون D.W. الجدير بالذكر هنا سيتم الكشف عن الاثر الذي تؤشره المتغيرات المفسرة (AG.GAP) على قيمة المتغير التابع Input.

المحور الثالث–قياس وتحليل فجوة الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية في العراق

اولاً: قياس فجوة الطلب المحلي

من اجل قياس فجوة الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية ينبغي تقدير الطلب المحتمل المحلي الكلي للصناعات الانشائية، لذلك سيتم احتسابه وفق مرشحة هادرك–بريسكوت (HP Flitter)، ومن ثم سيتم احتساب فجوة الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية من خلال المعادلة (فجوة الطلب = الطلب الفعلي – الطلب المحتمل) وكما هي مبينة في الجدول ادناه.

الجدول (1) تقدير فجوة الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية في العراق للمدة (q4–2016–q1–2004) (مليون دينار)

السنوات	الطلب الفعلي	الطلب المحتمل	فجوة الطلب	السنوات	الطلب الفعلي	الطلب المحتمل	فجوة الطلب
q1-2004	17600437	10761751	6838686	q1-2011	8936341	7350640	1585701
q2-2004	10408104	10701408	-293304	q2-2011	9425013	7751236	1673777
q3-2004	5173911	10645339	-5471428	q3-2011	9454989	8199865	1255124
q4-2004	1897858	10597635	-8699777	q4-2011	9026267	8693307	332960.4
q1-2005	579945.6	10558967	-9979022	q1-2012	5364395	9229127	-3864732
q2-2005	1220173	10524570	-9304397	q2-2012	5128062	9805100	-4677038
q3-2005	3818540	10483440	-6664899	q3-2012	5542814	10416582	-4873768
q4-2005	8375047	10418758	-2043711	q4-2012	6608651	11056010	-4447358
q1-2006	28230178	10309541	17920637	q1-2013	9288402	11712770	-2424368
q2-2006	31366772	10133529	21233243	q2-2013	11271278	12373474	-1102196
q3-2006	31125312	9879659	21245653	q3-2013	13520108	13023214	496893.6
q4-2006	27505798	9550142	17955656	q4-2013	16034891	13646396	2388495
q1-2007	7017577	9160468	-2142891	q1-2014	22272955	14227735	8045221
q2-2007	2038217	8737345	-6699128	q2-2014	23936715	14753439	9183276
q3-2007	-922934	8306147	-9229080	q3-2014	24483496	15214746	9268751
q4-2007	-1865877	7888057	-9753934	q4-2014	23913301	15608631	8304670
q1-2008	5405245	7498492	-2093247	q1-2015	18954822	15937863	3016959
q2-2008	6020375	7146772	-1126397	q2-2015	17459194	16210403	1248791
q3-2008	6175370	6840909	-665540	q3-2015	16155109	16436095	-280986
q4-2008	5870230	6588212	-717982	q4-2015	15042570	16625565	-1582996
q1-2009	3067810	6395571	-3327761	q1-2016	14121575	16789264	-2667689
q2-2009	2657258	6269430	-3612172	q2-2016	13392124	16936651	-3544527
q3-2009	2601430	6214153	-3612723	q3-2016	12854218	17075520	-4221302
q4-2009	2900325	6231846	-3331521	q4-2016	12507856	17211450	-4703593
q1-2010	4257157	6322355	-2065198	المصدر: Eviews10.			
q2-2010	4984213	6483447	-1499234				
q3-2010	5784706	6711596	-926890				
q4-2010	6658637	7002341	-343704				

الشكل (3) الطلب الكلي الفعلي والمحتمل في العراق للمدة (q4-2016-q1-2004)

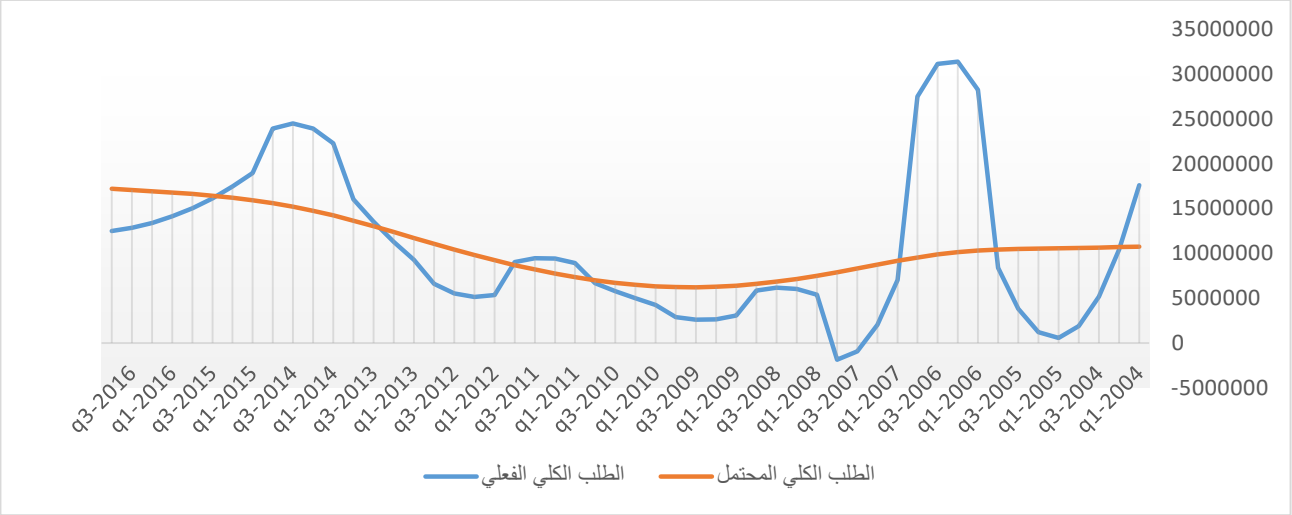

المصدر: بيانات الجدول (1).

يتضح من الجدول (1) والشكل (3) ان الطلب الكلي الفعلي والمحتمل قد تذبذبوا عبر مدة الدراسة ليكونوا معاً فجوة الطلب الكلي على الصناعة الانشائية. وهذا يؤشر حقيقة ان يكون هنالك اهتمام في جانب السياسات الاقتصادية الراعية لهذا القطاع، وان تكون هنالك رؤى طموحة تعمل على إنعاش هذا القطاع ومواجهة ذلك الطلب المتنامي وصولا لتدنية تلك الفجوة الى أدنى مستوى ممكن. اذ تم اعتماد المدة (2004 – 2016) ومن مخرجات المعادلة (1) تبين ان الفجوة كانت متقلبة اذ اتسم كل من الطلبين الفعلي والمحتمل بالصعود والنزول فبعض السنوات اتسمت بفجوة موجبة (تفوق الطلب الفعلي على الطلب المحتمل)، وهذا يعود الى عدة عوامل اهمها: السياسات الاقتصادية التوسعية المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة والتي ادت الى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل والذي يؤدي الى زيادة مقدرة الافراد الانفاقية، مما يعزز من مقدرتهم في اعادة ترميم منازلهم بالإضافة الى التوسع في الابنية السكنية والتجارية والذي يولد زيادة في الطلب المحلي على المواد الانشائية, فضلا عن التسهيلات المالية والمصرفية التي تمثلت بالقروض والسلف الاسكانية, والنمو السكاني الذي يؤدي الى التوسع في انشاء وحدات سكنية جديدة, كما ولدت الحروب والظروف غير المستقرة دمار وتسببت بأضرار جسيمة بالأحياء السكنية والابنية الخاصة للمؤسسات والمرافق العامة.

في حين البعض الاخر ظهرت كفجوة سالبة (الطلب الفعلي اقل من الطلب المحتمل)، فقد يعود ذلك كحالة طبيعية لواقع نمو الطلب على المواد الانشائية في العراق بعد عام (2003) الذي أحدث اتجاها متنامي عبر الزمن، كما ان تهالك العديد من الأبنية والمساكن والمرافق العامة عبر الزمن ولد طلب كامن في هذا المجتمع لا تسعفه القوة الشرائية في كثير من الأحيان ليتجسد على شكل طلب فعلي، كما ان الحروب والنزاعات والتهجير القسري والهجمات الإرهابية للتنظيم الإرهابي خلال مدة الدراسة خلف دمار مدن واحياء ومؤسسات خاصة وعامة في الكثير من المحافظات والذي قد يتباطأ فيها الطلب الفعلي من التحقق في الوقت الحاضر ولكنه يمثل طلب محتمل. اذ ينتفي تحقق الطلب الفعلي فيها حالياً لكونه بحاجة الى التمويل الازم والى استقرار الظرف الأمني والاقتصادي والسياسي لكي يشرع الكثير بالاستثمار وإعادة التأهيل للمؤسسات والمدن التي طالها الدمار.

ثانياً : قياس نموذج تأثير فجوة الطلب الكلي في الفجوة الاقتصادية الكلية للصناعات الانشائية في العراق

أ-اختبار االاستقرارية

كانت نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) واختبار (PP) على النحو الاتي:

جدول (2) نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) واختبار (PP) لمتغيرات النموذج

ADF	المستوى			الفرق الأول		
	Level 1(0) Prob.			1 drf. 1(1) Prob.		
المتغير	حد ثابت	ثابت + متجه	بدون ثابت	حد ثابت	ثابت + متجه	بدون ثابت
Ag. Gap	0.3	0.6	0.1	*0.03	0.9	0.5
Dem. Gap	*0.03	0.1	*0.002			
P.P Test						
Ag. Gap	0.1	0.2	*0.01			
Dem. Gap	*0.03	0.1	*0.002			

المصدر: البرنامج (EViews 10).

يشير الجدول أعلاه بان السلسلة الزمنية التابعة للفجوة الاقتصادية الكلية (Ag. Gap) لم تكن مستقرة في اختبار (ADF) بالصيغ الثلاث، وقد استقرت بصيغة الحد الثابت عند اجراء الفرق الأول لها، في حين اختبار (P.P) اثبت استقراريتها عند صيغة دون الحد الثابت. اما السلسلة الزمنية لفجوة الطلب الكلي المحلي (Dem. Gap) كانت مستقرة بالصيغ الثلاث في الاختبارين أعلاه.

ب-قياس وتحليل النموذج

اثبت اختبار الحدود في الملحق الاحصائي بان إحصائية (F) بلغت (4.999457) وهي اعلى من الحدود العليا والدنيا عند مستوى معنوية (10%)، وان المعلمات طويلة الاجل معنوية احصائياً مما يعني وجود تأثير طويل الاجل بين متغيرات النموذج (علاقة تكامل مشترك). وان معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (0.38) وهي سالبة مما يعني انها ذات معنوية، أي ان هنالك تعديل للانحراف الحاصل في قيم المتغير التابع من قبل المتغير المستقل بمقدار (38%) كل أربعة أشهر.

وان اختبار (ARDL) في الملحق الاحصائي يشير الى ان فجوة الطلب الكلي تؤثر في الفجوة الاقتصادية الكلية على نحو موجب، أي عندما تزداد فجوة الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة فان الفجوة الاقتصادية الكلية للصناعات الانشائية تزداد بالمقدار (0.9) وحدة، وهي معنوية إحصائية وان معامل التفسير بلغ (R^2) (96%) وهي درجة عالية كما بلغ معامل التعديل ($\overline{R^2}$) (95%). اما الاختبارات القياسية المثبتة في الملحق الاحصائي كانت على النحو الاتي:

اختبار (Breusch –Godfrey) اثبت خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي اذ بلغت احتمالية إحصائية (F) (0.2). وان اختبار (ARCH) اثبت خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين اذ بلغت احتمالية إحصائية (F) (0.09).

وان الشكل الاتي يدعم نتائج النموذج أعلاه اذ يتضح بان هنالك تأثير طيلة مدة الدراسة على نحو عالي من قبل فجوة الطلب الكلي نحو الفجوة الاقتصادية الكلية للصناعات الانشائية.

وهذا يشير الى وجود مشكلة عجز في المعروض المحلي وحتى في جانب الاستيرادات للمواد والسلع الانشائية مقابل ارتفاع كبير وخطير في الطلب المحلي الكلي وفجوته للصناعات الانشائية، في ظل ظروف داعمة لزيادة الطلب المحلي الكلي بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في البلاد وزيادة في النمو السكاني، فضلا عن التهالك والتدمير الذي حل بالعديد من المدن العراقية. اذ لم تكرس جهود استثنائية من اجل بناء وافتتاح مدن جديدة ولا اليات عمل ذات جودة عالية في بناء المجمعات السكنية باستثناء القليل جدا منها (مثل مدينة بسماية).

الشكل (4) الفجوة الاقتصادية الكلية وفجوة الطلب المحلي الكلي للصناعات الانشائية في العراق للمدة (q4-2016-q1-2004)

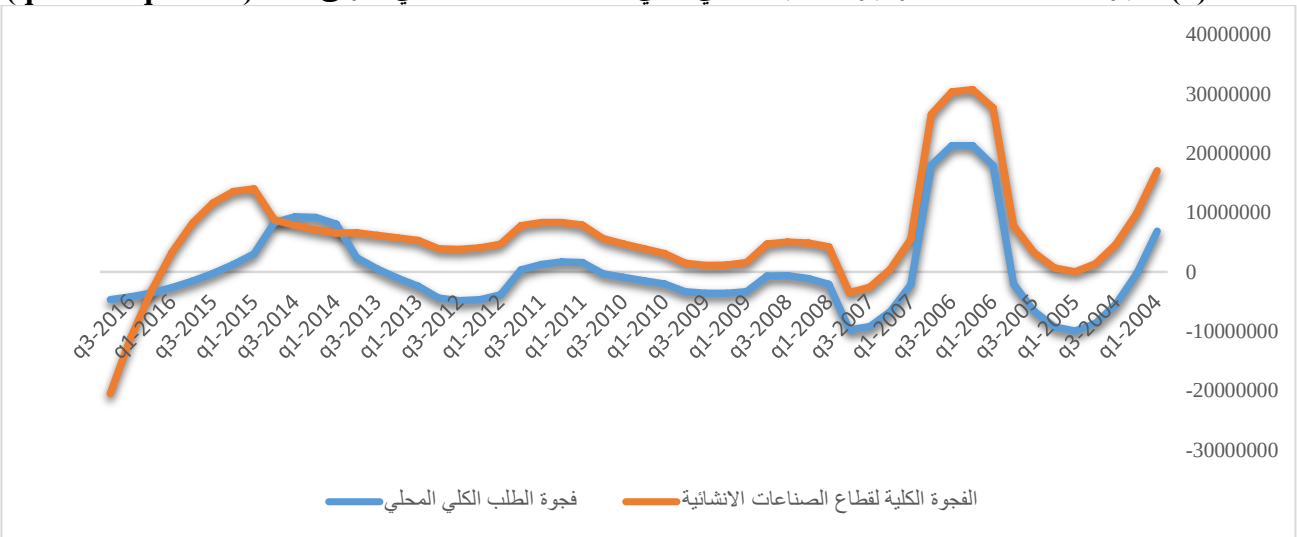

المصدر: بيانات الجدول (2) وبيانات الملحق الاحصائي.

ثالثاً : قياس وتحليل نموذج اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المختارة في الانتاج المحلي للصناعات الانشائية

أ-اختبار االاستقرارية

كانت نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) واختبار (PP) على النحو الاتي:

جدول (3) نتائج اختبار الاستقراية (ADF) واختبار (PP) لمتغيرات النموذج

ADF	المستوى			الفرق الأول		
	Level 1(0) Prob.			1 drf. 1(1) Prob.		
المتغير	حد ثابت	ثابت + متجه	بدون ثابت	حد ثابت	ثابت + متجه	بدون ثابت
AD	0.0131*	0.0413*	0.0576*			
Exch	0.3004	0.7991	0.2582	0.0209*	0.0492*	0.0021*
Ag. Gap	0.0418*	0.0833	0.0121*	-	-	-
Impo	0.9602	0.8557	0.8357	0.2230	0.3027	0.0460*
Input	0.0173*	0.0859	0.1645			
P.P Test						
AD	0.06	0.1	0.06	0.0005*	0.003*	0.0000*
Exch	0.4	0.9	0.1	0.01*	0.052	0.001*
Ag. Gap	0.1	0.2	0.01*			
Impo	0.9	0.9	0.9	0.1	0.2	0.02*
Input	0.09	0.3	0.2	0.0008*	0.004*	0.0000*

المصدر: البرنامج (EViews 10).

يشير الجدول أعلاه الى ان السلسلة الزمنية للطلب الكلي (AD) استقرت بصيغة الحد الثابت مع الاتجاه الزمني ودون الحد الثابت وفق اختبار (ADF)، اما اختبار (PP) فلم تستقر الى عند الفرق الأول بالصيغ الثلاث. والسلسلة الزمنية لسعر الصرف (Exch) استقرت بالفرق الأول في الاختبارين أعلاه. وان السلسلة الزمنية للفجوة الاقتصادية الكلية للصناعات الانشائية (Ag. Gap) كانت مستقرة عند المستوى بصيغة مع وبدون الحد الثابت في اختبار (ADF) وفي اختبار (PP) قد استقرت عند المستوى بصيغة دون الحد الثابت فقط. وان السلسلة الزمنية للاستيرادات الانشائية (Impo) قد استقرت بعد اجراء الفرق الأول لها في الاختبارين. والسلسلة الزمنية للإنتاج الانشائي (Input) فقد استقر عند المستوى بصيغة الحد الثابت في اختبار (ADF)، ولكنها لم تستقر في اختبار (PP) الا بعد اجراء الفرق الأول لها. وبذلك أصبحت جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة.

ب-قياس وتحليل النموذج

اثبت اختبار الحدود في الملحق الاحصائي بان إحصائية (F) بلغت (7.801433) وهي اعلى من الحدود العليا والدنيا عند مستوى معنوية (1%)، وان المعلمات طويلة الاجل معنوية احصائياً مما يعني وجود تأثير طويل الاجل بين متغيرات النموذج (علاقة تكامل مشترك). وان معلمة تصحيح الخطأ قد بلغت (0.067) وهي سالبة مما يعني انها ذات معنوية، أي ان هنالك تعديل للانحراف الحاصل في قيم المتغير التابع من قبل المتغير المستقل بمقدار (6.7%) كل أربعة أشهر.

وان اختبار (ARDL) في الملحق الاحصائي يشير الى الاتي:

1- ان الزيادة في سعر الصرف تؤدي الى انخفاض الانتاج المحلي للمواد الانشائية ويتوضح ذلك من خلال الاشارة السالبة، اذ ان زيادة سعر الصرف بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض انتاج المواد الانشائية محلياً بمقدار (413.37) وحدة، وذلك يعود الى ارتفاع اسعار المواد الاولية الداخلة في صناعة تلك السلع، مما يؤدي الى رفع اسعارها من قبل المنتجين، الامر الذي يقلل الطلب عليها وفقاً للعلاقة الطبيعية بين السعر والكمية المطلوبة ومن ثم الانتاج.

2- ان الاستيرادات تؤثر سلباً على الانتاج المحلي من الصناعات الانشائية كونها تزيد من المعروض من تلك السلع بأسعار منخفضة بعيدة عن تدخل السياسات الحمائية للصناعات الوطنية، مما يؤدي الى اتساع الفجوة التنافسية بين السلع المحلية والمستوردة والذي يخفض من انتاج تلك السلع محلياً. اذ ان زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة تودي الى انخفاض الإنتاج المحلي بمقدار (0.9) وحدة.

3-ان فجوة الطلب الاقتصادية الكلية المتمثلة (الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي للصناعات الانشائية) ترتبط بعلاقة سالبة مع انتاج تلك السلع محلياً، اذ ان اتساع تلك الفجوة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى انخفاض الانتاج المحلي من السلع بمقدار (0.94).

4- يرتبط الطلب الكلي على الصناعات الانشائية بعلاقة موجبة مع انتاج الصناعات المحلية الانشائية. اذ ان زيادة الطلب الكلي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الانتاج المحلي بمقدار (0.94) وحدة، وهذا يفسر تفوق المعروض المحلي على السلع المستوردة لكونها ذات جودة وأسعار مناسبة.

وان معامل التفسير بلغ (R^2) (99%) وهي درجة عالية كما بلغ معامل التعديل ($\overline{R^2}$) (99%). اما الاختبارات القياسية المثبتة في الملحق الاحصائي كانت على النحو الاتي:

اختبار الارتباط الذاتي طالما ان القيمة الاحتمالية لإحصائية (F) 0.0819 وهي أكبر من 0.05 عليه نقبل فرض العدم (Ho) القائل عدم وجود ارتباط ذاتي ما بين البواقي وهذا يعني ان النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. وان اختبار عدم ثبات تجانس التباين (White) اثبت بان القيمة الاحتمالية لإحصائية (F) قد بلغت 0.3425 وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني اننا نقبل فرض العدم القائل ان الانموذج لا يعاني من مشكلة اختلاف التباين اي لا يعاني من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين.

الاستنتاجات

اظهر البحث مجموعة من الاستنتاجات وهي:

1- ان هناك فجوة طلب على انشطة الصناعات الانشائية في العراق فأن هذه الفجوة ناتجة من تفوق الطلب المحلي على المواد الانشائية على ما ينتج من هذه المواد من المؤسسات والمشاريع الوطنية حيث ان حجم الانتاج المحلي لا يغطي الطلب على هذه المواد.

2- اظهر البحث ان المتغيرات (الاستيرادات ،الطلب الكلي ، الفجوه الكليه ، سعر الصرف) تمارس تأثيرا في الانتاج المحلي للصناعات الانشائيه وذلك من التحليل القياسي لنموذج الدراسه الذي بين العلاقه بين هذه المتغيرات.

3- ان هذه الفجوة اظهرت ضعف السياسات الاقتصادية وضعف دورها في تحسين وتطوير الانتاج المحلي من المواد الانشائية بالشكل الذي يمكن ان يسد حاجة المجتمع من هذه المواد وذلك من خلال ما تقدمه هذه السياسات من خلال ادواتها في زيادة وتحسين الانتاج.

4- ضعف دور القطاع الخاص وترهل وتهالك مؤسسات ومشاريع القطاع العام في القطاع الانشائي وهذا ناتج من عدم الاهتمام والدعم الحكومي لهذا القطاع وجعل القطاع الخاص شريك في العملية الانتاجية في القطاع الانشائي.

5- وجود خلل هيكلي في الطلب الكلي لصالح الاستهلاك على إثر السياسات التوسعية والتي أدت الى احداث فائض في الطلب المحلي وفجوة في الطلب على الصناعات الانشائية طيلة مدة الدراسة.

6- وجود خلل هيكلي في العرض الكلي للصناعات الانشائية بسبب ضعف الإنتاج المحلي وارتفاع الاستيرادات دون قيود او ترتيب يحدها، مما أضعف التنافس المحلي وعزوف رجال الاعمال من الاستثمار في هذا القطاع الحيوي وتراجع أدائه، الامر الذي أحدث فجوة اقتصادية كلية كان اهم أسبابها فجوة الطلب الكلي.

7- هنالك نمو سكاني وتدمير لحق الأبنية والمؤسسات والمرافق العامة على إثر الظروف غير المستقرة التي عصفت في البلاد، وفي ظل تراجع الصناعة المحلية الانشائية على هذا النحو فان دورها سيكون غير فاعل في عملية إعادة الاعمار للمدن المحررة والتي دمرها التنظيم الإرهابي، فضلا عن عدم مقدرتها في حل ازمة السكن، الامر الذي ادى الى تفشي المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وتفاوت في توزيع الدخل وارتفاع معدلات الفقر وغياب المسؤولية والوطنية لحماية الموارد الطبيعية في البلاد.

التوصيات

من اجل النهوض بالقطاع الانشائي وجعله ينافس مثيلاته من منتجات المواد الانشائية المستوردة ويتفوق عليها فلا بد من القيام بالتوصيات التالية:

1- على صانع القرار القيام بدعم وتأهيل المشاريع والمعامل المعطلة والمتوقفة بعد عام 2003 نتيجة لما لحق بها من دمار ونهب، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفني والبشري واعادة صيانة المتضرر منها حتى تستطيع النهوض والقيام بالعملية الانتاجية وزيادة وتحسين وتطوير انتاجها.

2- الاهتمام بالقطاع الخاص واشراكه في عملية انتاج المواد الانشائية المحلية وجعله شريك في العملية الإنتاجية، من خلال الدعم والتسهيلات المادية ومنحه القروض الكافية ليكون مساهماً في عمليات الانتاج وتحقيق مبدأ المشاركة بينه وبين القطاع العام.

3- تفعيل الجهات الرقابية وخاصة جهاز التقييس والسيطرة النوعية من اجل مراقبة استيراد المواد الانشائية من حيث الجودة والنوعية، بالإضافة الى قيام الجهات الرقابية بفرض التعرفة الجمركية على الاستيرادات والحد منها ومراقبة المنافذ الحدودية وتقديم التسهيلات الكافية لتوفير المواد الأولية الداخلة في الصناعات الإنتاجية الانشائية.

4- وضع خطة تنموية استثمارية حقيقية عامة للتنسيق بين وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار وجعل العراق بيئة اقتصادية استثمارية امنة، تعمل على جلب الاستثمارات الاجنبية والعربية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية وخاصة في مجال الصناعات الانشائية.

5- الاهتمام العالي بإعادة إنعاش هذا القطاع باعتباره قطاع رائد وقادر على سحب بقية قطاعات الإنتاج على إثر روابطه الامامية والخلفية المتشعبة في كثير من فروع الإنتاج. ومن ثم الاسهام في حل مشكلة الاختلال الهيكلي للإنتاج ودعم مرتكزات التنمية المستدامة ومعالجة مشكلة البطالة والحد من الفقر، فضلا عن الاهتمام بهذا القطاع من ضروريات المرحلة الراهنة من اجل إعادة اعمار العراق وتأهيل مرافقه العامة وحل مشكلة ازمة السكن.

المصادر

اولاً : المصادر العربية

1- أحمد حبيب رسول مبادئ الجغرافية الصناعية الجزء الاول، مطبعة دار السلام، بغداد ،1976.

2- ابدجمان, مايكل, ترجمة إبراهيم منصور, الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة, جامعة الملك سعود, السعودية 1988.

3- أحمد حبيب رسول، جغرافية الصناعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة.

4- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد ، النقود و التوازن الإقتصادي ، مؤسسة شباب الجامعة ، عمان, 2000.

5- جيمس جوارتني ، إ ريجارد إستروبا، ترجمة : عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون ، الإقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر , الرياض , 1988.

6- حمزة بعلي وصالح محرز وحناشي توفيق, الفجوة بين الدول النامية, الجامعة الجزائرية. الجزائر، 2008.

7- خالد زهدي خواجة، السلاسل الزمنية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، بغداد، العراق.

8- خالد واصف الوزني مبادئ الاقتصاد الكلي, دار الكندي للنشر والتوزيع, عمان, 2013.

9- رشاد ندوى غزعل و اخرون استخدام اختبار غرانجر في تحليل السلاسل الزمنية المستقرة,المجلة العراقية للعلوم الاحصائية,العدد 19,سنة 2011.

10- شومان و عبد الزهرة حسن, تحليل العلاقة التوازنية طويلة الاجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و اسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الابطاء ARDL, مجلة العلوم الاقتصادي العدد 34. المجلد 9, سنة 2013.

11- العبادي، عبد الناصر وعبد الحليم كراجة ومحمد الباشا، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع ,الاردن, 2000.

12- عبد الحكيم المصري, محاضرات في الاقتصاد الكلي, منشورات جامعة دمشق, دمشق, سوريا، 2012.

13- عبد الحكيم, المصري, مبادئ الاقتصاد الكلي 1, منشورات جامعة دمشق, 2009, دمشق.

14- عبد الزهرة علي الجنابي الجغرافيا الصناعية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان ،2013.

15- عبد الزهرة فيصل يونس الجامع في التحليل الاقتصادي الكلي ،ط1،دار دجلة ،الأردن،2016.

16- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد والقياس، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2014.

17- علي المزروعي، أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي, مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية , دمشق، 2012.

18- ماجد صبيح, تحليل أثر الانفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الفلسطيني, مجلة بحوث اقتصادية عربية, 2015, فلسطين.

19- مجيد خليل حسين: مبادئ علم الاقتصاد، 2008 نسخة محفوظة 09 أغسطس 2017 على موقع واي باك مشين.

20- محمد عباس مجرزي, اقتصاديات المالية العامة, ط2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.

21- محمد علي القري, الاقتصاد الإسلامي, جامعة الملك عبد العزيز, السعودية, 2010.

22- مصطفى سلمان, حسام داود, حسن أحمد, مبادئ الاقتصاد الكلي, دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان, 2000.

23- وائل خليل, إدارة التسويق, دار المعتز للنشر والتوزيع2017, بيروت.

ثانياً : المصادر الاجنبية

1- C. W. J. Granger, some properties of time data and their use in econometric model specification, journal of econometrics, 16, 1981.

2- Dicky , David. A, and Fuller, W. A., (1981), likelihood ratio statistics for autoregressiv time series with a unit root Econometrica, Vol49, No.4.

3- P. C. B., Phillips and P. Perron, testing for a unit root in time series regression, biometrika,75, 1988.

4- Paul, R. Rethinking the Income Gap: The Second Middle Class Revolution. Transaction Publishers, U.K, 2009.

5- R.Carter and others, principles of econometrics, USA, John Wiley and Sons, 2007.

6- Hodrick-prescottfilter.Wikipedia: Wiki<https://en.m.wikipedia.org

الملاحق

الملحق 1

الملحق الاحصائي لاختبارات التكامل المشترك لنموذج العوامل المؤثرة في الصناعات المحلية الانشائية

اختبار اردل

(C) الإنتاج (AG.GAP) الفجوة الكلية (Input) الاستيرادات (AD) الطلب الكلي (Exch) سعر الصرف

Dependent Variable: Input
Method: ARDL
Date: 05/19/19 Time: 15:19
Sample (adjusted): 2004Q3 2016Q4
Included observations: 50 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (1 lag, automatic): AG.GAP Inpo AD Exch

Fixed regressors:
Number of models evalulated: 32
Selected Model: ARDL(2, 1, 1, 1, 1)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	18.80784	0.050131	0.942848	Input(-1)
0.1449	-1.486744	0.006638	-0.009869	Input(-2)
0.0000	-126.0114	0.007535	-0.949548	AG.GAP
0.0000	19.29015	0.046548	0.897918	AG.GAP(-1)
0.0000	-126.1546	0.007525	-0.949269	Inpo
0.0000	19.34407	0.046408	0.897727	Inpo(-1)
0.0000	124.3141	0.007633	0.948858	AD
0.0000	-19.34051	0.046390	-0.897199	AD(-1)
0.0000	-4.574474	90.36452	-413.3702	Exch
0.0000	4.678693	89.97770	420.9780	Exch(-1)

748884.5	Mean dependent var	0.999720	R-squared
360981.9	S.D. dependent var	0.999657	Adjusted R-squared
20.62980	Akaike info criterion	6684.424	S.E. of regression
21.01221	Schwarz criterion	1.79E+09	Sum squared resid
20.77543	Hannan-Quinn criter.	-505.7451	Log likelihood
		1.283677	Durbin-Watson stat

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0819	Prob. F(3,37)	2.415219	F-statistic
0.0423	Prob. Chi-Square(3)	8.187986	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/19/19 Time: 15:23
Sample: 2004Q3 2016Q4
Included observations: 50
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3083	-1.033018	0.058228	-0.060150	Input(-1)
0.4865	0.702929	0.006545	0.004601	Input(-2)
0.3468	-0.952976	0.007750	-0.007385	AG.GAP
0.3493	-0.947926	0.054337	-0.051507	AG.GAP(-1)
0.3539	-0.938759	0.007720	-0.007247	Inpo
0.3479	-0.950659	0.054195	-0.051521	Inpo(-1)
0.3435	0.959590	0.007864	0.007546	AD
0.3495	0.947523	0.054138	0.051297	AD(-1)
0.6431	-0.467160	91.07790	-42.54795	Exch
0.6656	0.435660	90.20538	39.29890	Exch(-1)
0.0183	2.468733	0.173695	0.428806	RESID(-1)
0.5608	0.587012	0.183804	0.107895	RESID(-2)
0.8232	-0.225062	0.179702	-0.040444	RESID(-3)

86.25614	Mean dependent var	0.163586	R-squared
6038.802	S.D. dependent var	-0.107684	Adjusted R-squared
20.57096	Akaike info criterion	6355.631	S.E. of regression
21.06809	Schwarz criterion	1.49E+09	Sum squared resid
20.76027	Hannan-Quinn criter.	-501.2741	Log likelihood
		1.944875	Durbin-Watson stat

اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: White

0.3425	Prob. F(10,39)	1.165452	F-statistic
0.3196	Prob. Chi-Square(10)	11.50393	Obs*R-squared
0.0076	Prob. Chi-Square(10)	23.98577	Scaled explained SS

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/19/19 Time: 15:23
Sample: 2004Q3 2016Q4
Included observations: 50

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9975	-0.003100	1.08E+08	-334028.4	C
0.3993	0.852143	5.14E-05	4.38E-05	Input(-1)^2
0.4140	0.825646	4.89E-05	4.04E-05	Input(-2)^2
0.0852	-1.766193	3.24E-07	-5.73E-07	AG.GAP^2
0.0503	2.019624	5.68E-07	1.15E-06	AG.GAP(-1)^2
0.2254	-1.231719	3.88E-07	-4.78E-07	Inpo^2
0.1654	1.413594	9.04E-07	1.28E-06	Inpo(-1)^2
0.1992	1.306057	2.74E-07	3.58E-07	AD^2
0.1069	-1.650462	4.83E-07	-7.98E-07	AD(-1)^2
0.0814	1.788926	553.3097	989.8303	Exch^2
0.0754	-1.827009	544.2639	-994.3750	Exch(-1)^2

35745224	Mean dependent var	0.230079	R-squared
92168752	S.D. dependent var	0.032663	Adjusted R-squared
39.67447	Akaike info criterion	90651007	S.E. of regression
40.09512	Schwarz criterion	3.20E+17	Sum squared resid
39.83465	Hannan-Quinn criter.	-980.8618	Log likelihood
2.466806	Durbin-Watson stat	1.165452	F-statistic
		0.342459	Prob(F-statistic)

الملحق 2

الملحق الاحصائي لاختبارات التكامل المشترك لنموذج تأثير فجوة الطلب الكلي في الفجوة الاقتصادية الكلية للصناعات الانشائية في العراق

اختبار اردل

Dependent Variable: AG. GAP
Method: ARDL
Date: 06/29/19 Time: 13:19
Sample (adjusted): 2004Q4 2016Q4
Included observations: 49 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): DEM.
GAP
Fixed regressors: C @TREND
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 3)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	8.332951	0.162523	1.354293	AG. GAP(-1)
0.2937	-1.063969	0.270366	-0.287662	AG. GAP(-2)
0.0206	-2.411062	0.188573	-0.454661	AG. GAP(-3)
0.0000	12.19558	0.079176	0.965596	DEM. GAP
0.0000	-6.871571	0.184769	-1.269654	DEM. GAP(-1)
0.3567	0.932357	0.274151	0.255607	DEM. GAP(-2)
0.0225	2.373298	0.193035	0.458130	DEM. GAP(-3)
0.0012	3.484205	1199087.	4177865.	C
0.0037	-3.086224	22363.25	-69017.99	@TREND

5870291.	Mean dependent var	0.962236	R-squared
8876955.	S.D. dependent var	0.954684	Adjusted R-squared
31.90613	Akaike info criterion	1889692.	S.E. of regression
32.25361	Schwarz criterion	1.43E+14	Sum squared resid
32.03796	Hannan-Quinn criter.	-772.7002	Log likelihood
2.052335	Durbin-Watson stat	127.4028	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

0.0819	Prob. F(3,37)	2.415219	F-statistic
0.0423	Prob. Chi-Square(3)	8.187986	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/19/19 Time: 15:23
Sample: 2004Q3 2016Q4
Included observations: 50
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3083	-1.033018	0.058228	-0.060150	Input(-1)
0.4865	0.702929	0.006545	0.004601	Input(-2)
0.3468	-0.952976	0.007750	-0.007385	AG.GAP
0.3493	-0.947926	0.054337	-0.051507	AG.GAP(-1)
0.3539	-0.938759	0.007720	-0.007247	Inpo
0.3479	-0.950659	0.054195	-0.051521	Inpo(-1)
0.3435	0.959590	0.007864	0.007546	AD
0.3495	0.947523	0.054138	0.051297	AD(-1)
0.6431	-0.467160	91.07790	-42.54795	Exch
0.6656	0.435660	90.20538	39.29890	Exch(-1)
0.0183	2.468733	0.173695	0.428806	RESID(-1)
0.5608	0.587012	0.183804	0.107895	RESID(-2)
0.8232	-0.225062	0.179702	-0.040444	RESID(-3)

86.25614	Mean dependent var	0.163586	R-squared
6038.802	S.D. dependent var	-0.107684	Adjusted R-squared
20.57096	Akaike info criterion	6355.631	S.E. of regression
21.06809	Schwarz criterion	1.49E+09	Sum squared resid
20.76027	Hannan-Quinn criter.	-501.2741	Log likelihood
		1.944875	Durbin-Watson stat

اختبار عدم ثبات تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

0.0980	Prob. F(1,46)	2.851840	F-statistic
0.0941	Prob. Chi-Square(1)	2.802111	Obs*R-squared

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/29/19 Time: 14:08
Sample (adjusted): 2005Q1 2016Q4
Included observations: 48 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0842	1.764822	1.32E+12	2.33E+12	C
0.0980	1.688739	0.147738	0.249492	RESID^2(-1)

2.98E+12	Mean dependent var	0.058377	R-squared
8.92E+12	S.D. dependent var	0.037907	Adjusted R-squared
62.47773	Akaike info criterion	8.75E+12	S.E. of regression
62.55570	Schwarz criterion	3.52E+27	Sum squared resid
62.50720	Hannan-Quinn criter.	-1497.466	Log likelihood
1.931967	Durbin-Watson stat	2.851840	F-statistic
		0.098038	Prob(F-statistic)